

مَجْمَعُ الْبَيِّنَاتِ
فِي نَفْسِ الْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ
أَمِيرُ الْإِسْلَامِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَضْلُ بْنُ الْحُسَيْنِ
الطَّبْرَسِيُّ

طَبْعَتْ جَدِيدَةً مُنْقَحَةً

الطَّالِبُ
لِلتَّحْقِيقِ وَالطَّبَاعَةِ
وَالنَّفْثِ وَالنَّوْزِيعِ
بِهَيْئَةِ بَيْرُوت - لَبْنَانِ

مَجْمَعُ الْبَيِّنَاتِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ

أَمِيرُ الْإِسْلَامِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَضْلُ بْنُ الْحُسَيْنِ الطَّبْرَسِيُّ

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مُنْقَحَةٌ

الجزء الثاني

دار المرتضى
بيروت

DAR AL-MORTADA

Printing - Publishing - Distributing
Lebanon - Beirut

P O Box: 155/25 Ghobiery

Tel - Fax: 009611840392

E-mail: mortada14@hotmail.com

Printed In Lebanon

الطبعة الأولى
1427 هجرية
2006 ميلادية

دار المرتضى

طباعة، نشر، توزيع

لبنان بيروت، ص.ب: ٢٥/١٥٥ الغبيري

هاتف فاكس: ٠٠٩٦١١٨٤٠٣٩٢

E-mail: mortada14@hotmail.com

جميع حقوق الطبع والانتساب محفوظة
ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة طباعة
أو ترجمة الكتاب أو جزء منه إلا بإذن
خطي من المؤلف والناشر

الشافعي، لأن عنده لا يجبر على نفقة الرضاع إلا الوالدان فقط، وقد روي أيضاً في أخبارنا أن على الوارث كائناً من كان النفقة، وهذا يوافق الظاهر، وبه قال قتادة وأحمد وإسحاق.

وقوله: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ أي قبل الحولين - عن مجاهد وقتادة - وهو المروي عن أبي عبدالله، وقيل: قبل الحولين أو بعدهما - عن ابن عباس. ﴿عَنْ رَاضٍ مِّنْهُمَا﴾ أي من الأب والأم ﴿وَشَاوِرًا﴾ يعني اتفاق منهما ومشاورة. وإنما يشترط تراضيهما وتشاورهما مصلحة للولد لأن الوالدة تعلم من تربية الصبي ما لا يعلمه الوالد. فلو لم يتفكرا ويتشاورا في ذلك أدى إلى ضرر الصبي. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ أي لا حرج عليهما إذا تماسك الولد فإن تنازعا رجعا إلى الحولين.

وقوله: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ﴾ خطاب للآباء ﴿أَنْ تَسْرِعُوا وَلَدَكُمْ﴾ أي لأولادكم أن تطلبوا لهم مراضع غير أمهاتهم لإباء أمهاتهم الرضاع أو لعله بهن من انقطاع لبن أو غيره ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ أي لا حرج ولا ضيق في ذلك ﴿إِذَا سَلَّمْتُمْ مَاءً أَلَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي إذا سلمتم إلى الأم أجرة المثل مقدار ما أَرْضَعْت - عن مجاهد والسدي -. وقيل: إذا سلمتم الاسترضاع عن تراض واتفاق دون ذلك الضرر - عن أبي شهاب -. وهذا معنى قول ابن عباس، وفي رواية عطاء، قال: إذا سلمت أمه ورضي أبوه لعل له غنى يشتري له مرضعاً، وقيل: إذا سلمتم أجرة المسترضعة - عن الثوري -. وقيل: إذا سلمتم أجرة الأم أو الظئر - عن ابن جريج - ومعنى قوله: ﴿أَلَيْتُمْ﴾ ضمتتم وألزمتم.

ثم أوصى بالتقوى، فقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ يعني معاصيه أو عذابه في مجاوزة ما حده لكم ﴿وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي بأعمالكم ﴿بَصِيرٌ﴾ أي عليم لا يخفى عليه شيء منها، وفي قوله ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، دلالة على فساد قول المجبرة في حسن تكليف ما لا يطاق، لأنه إذا لم يجز أن يكلف مع عدم الجدة، فألا يكلف مع عدم القدرة أخرى، فإن في الحاليين لا سبيل له إلى أداء ما كلف.



قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (١٣٤) ﴿آية﴾.

● **القراءة:** روي في الشواذ عن علي عليه السلام «يتوفون» بفتح الياء.

● **الحجة:** قال ابن جني: هو على حذف المفعول أي الذين يتوفون أيامهم أو آجالهم وأعمارهم، وحذف المفعول به كثير في القرآن وفصيح الكلام إذا كان هناك دليل عليه، كما قال الله: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾، أي شيئاً. قال الحطية:

مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ رِءَاءِ شَرْعِيٍّ^(١)

أي تصون الكلام منها. وتوفيت الشيء، استوفيته: أخذته وافياً.

● **اللغة:** يذر ويدع: يترك، ولا يستعمل منهما الماضي، استغني عنه بترك، والعلة في ذلك أنهم تركوا الواوات في أول الكلمة حتى أنهم لم يلحقوها أولاً على جهة الزيادة أصلاً. والأجل: غاية الوقت في محل الدين ونحوه لتأخيره إلى ذلك الوقت، والأجل نقيض العاجل لتأخره عن وقت غيره، وفعله من أجل كذا أي لعاقبة كذا، وهي متأخرة عن وقت الفعل الذي دعت إليه، والقطيع من بقر الوحش يسمى أجلاً، وقد تأجل الصَّوار^(١) أي صار أجلاً لتأخر بعضه عن بعض، وأجل عليهم شراً أجلاً أي جناه لأنه أعقبهم شراً، والآجلة الآخرة، والعاجلة الدنيا. والخبير العالم بمخبر الخبر وأصله من السهولة، والخبار الأرض السهلة، وأخبرت بالشيء لأنه تسهيل لطريق العلم به، والخبير الأكار، والمخبرة المؤكرة وهو أن يزرع على النصف أو الثلث أو نحوه وذلك لتسهيل الزراعة.

● **الإعراب:** ﴿وَالَّذِينَ﴾ مرتفع بالابتداء. ﴿يَتَوَفَّوْنَ﴾ صلته، و﴿مِنْكُمْ﴾ في موضع نصب على الحال من الواو في يتوفون. ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ عطف على الصلة فهو أيضاً من الصلة. و﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ وما بعده خبر المبتدأ، وإذا كان خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون هو أو يكون له فيه ذكر، فلا يجوز أن يكون هذا الظاهر على الذي هو عليه لخلوه من ضربي خبر الابتداء، وقد قيل فيه أقوال:

أحدها: أن تقدير خبر المبتدأ ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ بعدهم لأن المعنى يتربصن أزواجهم بعدهم أربعة أشهر وعشراً، وجاز حذف هذا الذي يتعلق به الراجع إلى المبتدأ، كما جاز ذلك في قولهم: السمن منوان بدرهم، والمعنى على منوان منه بدرهم - عن الأخفش -.

والثاني: أن يكون تقديره أزواجهم يتربصن - عن أبي العباس المبرد - فالمحذوف على هذا هو المبتدأ الذي هو أزواجهم، وساغ هذا الحذف لقيام الدلالة عليه، كما يسوغ حذف المفرد إذا قامت الدلالة عليه وقيام الدلالة على المضاف أن الأزواج قد تقدم ذكرهن فساغ إضمارهن وحسن. وأما حذف المضاف إليه فلاقتضاء المبتدأ الراجع إليه وقد جاء المبتدأ مضافاً محذوفاً كما جاء المفرد وذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ۚ مَتَّعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦-١٩٧]، أي تقلبهم متاع قليل.

والثالث: أن يكون تقديره يتربصن أزواجهن ثم كنى عن الأزواج - عن الكسائي - وإنما قال: ﴿وَعَشْرًا﴾ بالتأنيث تغليباً لليالي على الأيام إذا اجتمعت في التاريخ لأن ليلة كل يوم قبله، كما قيل: لخمس بقين، وقد علم المخاطب أن الأيام داخلة مع الليالي، وأنشد سيويه:

فطافَتْ ثَلَاثاً بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَكُونُ النَّكِيرُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَارَا^(٢)

«فيما فعلن» ما مع صلته في موضع الجر بفي، وقوله: ﴿يَا لَمَعْرُوفٍ﴾، الجار والمجرور في موضع نصب على الحال.

(١) الصَّوار: قطع البقر.

(٢) تضيف أي: تغاف. وتجار: تضرع، أو صاح.

● **المعنى:** لما بين عدة المطلقات بين عدة الوفاة، فقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾، أي يقبضون ويموت، ﴿وَيَذَرُونَ﴾ أي يتركون، ﴿أَزْوَاجًا﴾، أي نساء، ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾، أي ينتظرن انقضاء العدة ويحبسن أنفسهن عن التزويج معتدات، ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، أي وعشر ليالٍ أو عشرة أيام، وهذه عدة المتوفى عنها زوجها سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها حرة كانت أو أمة، فإن كانت حبلى فعدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل أو مضي أربعة أشهر وعشر. ووافقنا في عدة الأمة الأصم وخالف باقي الفقهاء في ذلك فقالوا: عدتها نصف عدة الحرة شهران وخمسة أيام وإليه ذهب قوم من أصحابنا، وقالوا في عدة الحامل: إنها بوضع الحمل وإن كان بعدد على المغتسل، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وأبي مسعود البدوي وأبي هريرة. وعندنا أن وضع الحمل يختص عدة المطلقة، والذي يجب على المعتدة في عدة الوفاة اجتنابه هو الزينة والكحل بالأثمد وترك النقلة عن المنزل - عن ابن عباس والزهري - والامتناع من التزوج لا غير - عن الحسن - وإحدى الروایتين - عن ابن عباس وعندنا أن جميع ذلك واجب، ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾، أي آخر العدة بانقضائها، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، قيل: إنه خطاب للأولياء، وقيل: لجميع المسلمين لأنه يلزمهم منعها عن التزوج في العدة. وقيل: معناه لا جناح على النساء وعليكم، ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾، من النكاح واستعمال الزينة التي لا ينكر مثلها، وهذا معنى قوله: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقيل: معنى قوله: بالمعروف ما يكون جائزاً. وقيل: معناه النكاح الحلال - عن مجاهد - ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، أي عليم. وهذه الآية ناسخة لقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾، وإن كانت متقدمة في التلاوة عليه.



قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمٌ اللَّهُ أَنْتُمْ سَتَدْرُوهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾ «آية».

● **النزول:** آية في الكوفي، وآيتان في غيرهم. بترك قولاً معروفاً الكوفي.

● **اللغة:** التعريض ضد التصريح، وهو أن تُضمَّن الكلام دلالة على ما تريد، وأصله من العَرَض من الشيء الذي هو جانبه وناحية منه، وفي الحديث: «مَنْ عَرَّضَ عَرَضًا^(١) وَمَنْ مَشَى عَلَى الْكَلَاءِ أَلْقَيْنَاهُ فِي النَّهْرِ»، ومعناه مَنْ عَرَّضَ بِالْقَذْفِ عَرَضًا لَهُ بِتَأْدِيبٍ لَا يَبْلُغُ الْحَدَّ، وَمَنْ صَرَحَ أَلْقَيْنَاهُ فِي نَهْرِ الْحَدِّ. والفرق بين التعريض والكناية: أن التعريض تضمين الكلام دلالة على شيء ليس فيه ذكر له، والكناية العدول عن الذكر الأخص بالشيء إلى ذكر يدل عليه. فالأول: كقول القائل: ما أقبح البخل تُعَرِّضُ بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ بَخِيلٌ.

(١) وفي النهاية: من عرض عرضنا له.